

موقف أبي إسحاق الزجاج (ت ٣١٠هـ) من القراءات المتواترة في كتابة "معاني القرآن وإعرابه"



د. علي بن عبد الله الراجحي (*)

ملخص البحث

هو بحث يقوم على المنهج الوصفي التحليلي، فيبين عن موقف أبي إسحاق الزجاج من القراءات المتواترة في كتابه "معاني القرآن وإعرابه" الرائد في مصادر الدراسات اللغوية القرآنية، حيث ألفت للزجاج في هذا الكتاب مواقف متباينة تجاه القراءات القرآنية المتواترة، من حيث القبول أو الترجيح والمفاضلة، أو التضعيف، وربما الرد أحياناً، وقد افتتح هذا البحث بتعريف موجز عن القراءات ودرجاتها وتاريخها، والفرق بينها وبين القرآن، ثم ختم ببيان أهمية القراءات المتواترة في الدرس اللغوي، وما ينبغي أن يكون عليه من يتصدى لدراسة القراءات المتواترة .

(*) استاذ اللغويات المساعد في قسم اللغة العربية - جامعة القصيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد؛ فهذا بحث أسلط الضوء فيه على موقف عالم لغوي كبير هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١٠هـ) من القراءات القرآنية المتواترة، حيث اتضح لي أن له موقفين متباينين: موقف الاستشهاد والاحتجاج بها، والذب عنها، وموقف تضعيفها، أوردتها، بل الطعن فيها وفي ناقلها من الأئمة القراء.

وقد انعقد هذا البحث حول القراءات القرآنية المتواترة وموقفه منها دون دراسة مواقفه الأخرى من غير المتواترة، حيث دقة دلالة هذا المصطلح وأهميته وذلك لقيمة القراءات المتواترة، وعظيم قدرها، إذ لا يجوز إنكارها أو النيل منها، ولا يعذر مضعفها، لأن إجماع الأمة قد انعقد عليها، وتأتي من قبلها.

وقد اقتضى البحث أن يقوم على مبحثين وخاتمة :

المبحث الأول: في إعطاء نبذة يسيرة عن تعريف القراءات والقرآن وبيان العلاقة بينهما، وشروطها، والفوائد المترتبة على تعددها، ومراحل التأليف فيها.

والمبحث الثاني: في بيان مواقف الزجاج المتباينة من القراءات المتواترة وذلك من خلال كتابه القيم "معاني القرآن وإعرابه".

ثم ختم البحث بالنتيجة التي انتهى إليها الباحث، والأسس التي ينبغي أن يركز عليها توجيه القراءات، وكذا من يتصدى لدراساتها أو تحليلها، والله وحده المستعان وعليه التكلان .

المبحث الأول

في تعريف القراءات، ودرجاتها وشروطها،
وفوائد تعددها وحركة التأليف فيها

١ - تعريف القرآن:

"هو كلام الله - تعالى- المنزل على رسوله ﷺ المنقول عنه نقلاً متواتراً بلا شبهة" وهذا هو تعريف البزدوي^(١).

وقال ابن الحاجب هو "الكلام المنزل للإعجاز بسورة منه"^(٢)، وأورد الإمام الشوكاني في تعريفات عدة، مع بعض الاعتراضات عليها، ثم قال: والأولى أن يقال: "هو كلام الله المنزل على محمد المثلّو المتواتر"^(٣). وكلها ذات دلالات متقاربة تحمل المعنى نفسه.

٢ - تعريف القراءات:

في اللغة: جمع قراءة، وهي مصدر قرأ، يقال: قرأ فلان، قراءة وقرأناً، بمعنى: تلا، فهو قارئ، وجمع القارئ: قرأة، وقرءاء^(٤).

وأما في الاصطلاح: فهي - كما يقول الزركشي -: "اختلاف ألفاظ الوحي

(١) كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٢٢/١.

(٢) مختصر المنتهى الأصولي ١٨/٢.

(٣) إرشاد الفحول ٣٠.

(٤) ينظر: اللسان، والقاموس، والصحاح، مادة (قرأ).

المذكور في كتابة الحروف أو كيفية نطقها من تخفيف وتثقل ، وغيرها^(٥).

٣ - العلاقة بين القرآن والقراءات:

يورد القراء في كتبهم تقسيماً للقراءات يوحى بتفريقهم بينها وبين القرآن الكريم، فهم يذكرون من أقسامها المتواتر والمشهور والشاذ والموضوع^(٦).

والقرآن - كما هو معلوم- لا يكون إلا متواتراً، ولا يكون غير ذلك من تلك الصفات الأخرى، فهما - كما يقول الزركشي - حقيقتان متغايرتان^(٧).

وإن كان حكم - الزركشي- هذا ليس على إطلاقه، أو ليس دقيقاً لكون القرآن والقراءة - كما يذهب البعض - لفظين مترادفين، ولدلالة حديث "أنزل القرآن على سبعة أحرف"^(٨) أن هذه القراءات منزلة^(٩).

والذي يظهر - والله أعلم- إن إطلاق القول بالتغاير والتماثل غير صحيح، لوصف بعضه بأنه قراءة وقرآن، وآخر بأنه قرآن، وثالث بأنه قراءة.

وها هو الإمام الشوكاني يضع أيدينا على تلك الضوابط التي تحدد العلاقة بين القرآن والقراءة فيقول: "والحاصل أن ما اشتمل عليه المصحف الشريف، واتفق عليه القراء المشهورون فهو قرآن، وما اختلفوا فيه، فإن احتمل رسم

(٥) البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١، وقريب من هذا التعريف ينظر: منجد المقرئين ٣، ولطائف الإشارات ١٧٠/١، واللبور الزهراء ٧.

(٦) الإتيان في علوم القرآن ٧٧/١.

(٧) البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١.

(٨) ينظر في روايات هذا الحديث وتخريجاته: جامع البيان (المقدمة)، والإتيان ٤٦/١ - ٥١، وهو في صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن ٢٢٨/٦، وصحيح مسلم: كتاب

صلاة المسافرين ٥٦٠/١.

(٩) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية ١٠/١، ١١.

المصحف قراءة كل واحد من المختلفين مع مطابقتها للوجه الإعرابي، والمعنى العربي فهي قرآن كلها، وإن احتمل بعضها دون بعض، فإن صح إسناد ما لم يحتمله، وكانت موافقة للوجه الإعرابي، والمعنى العربي فهي الشاذة، ولها حكم أخبار الأحاد في الدلالة على مدلولها، وسواء كانت من القراءات السبع أو من غيرها.

وأما ما لم يصح إسناده مما لم يحتمله الرسم، فليس بقرآن ولا منزل منزلة أخبار الأحاد، أما انتفاء كونه قرآناً فظاهر، وأما انتفاء تنزيله منزلة أخبار الأحاد فلعدم صحة إسناده، وإن وافق المعنى العربي والوجه الإعرابي فلا اعتبار بمجرد الموافقة مع عدم صحة الإسناد^(١٠).

فهذه التفصيلات والضوابط تجعل في الأمر سعة يقبل معها الخلاف، فقد يجيز أقوام قراءة لموافقته - عندهم - وجهاً من العربية، ويردها آخرون لتضييقهم تلك الوجوه، وهكذا ..

٤ - شروط القراءات الصحيحة والفوائد المترتبة على تنوعها :

أ - شروطها:

يقول الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) - عما يقبل من القراءات، وما لا يقبل - : "فإن سأل سائل فقال: فما الذي يقبل من القراءات الآن فيقرأ به، وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به، وما الذي يقبل ولا يقرأ به؟

فالجواب: أن جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام؛ قسم يقرأ به اليوم: وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهي: أن ينقل عن الثقات إلى النبي ﷺ

(١٠) إرشاد الفحول ٣٠، ٣١.

موقف أبي إسحاق الزجاج من القراءات المتواترة في كتابة "معاني القرآن وإعرابه"

ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً، ويكون موافقاً لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه خلال الثلاث قرئ وقطع على مغيّبه وصحته وصدقه، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف، وكفر من جده.

والقسم الثاني: ما صح نقله عن الأحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل، ولا يقرأ به لعنتين:

إحداهما: أنه لم يوجد إجماع، إنما أخذ بأخبار الأحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد .

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع على مغيّبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جده، وبئسما صنع إذ جده.

والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل، وإن وافق خط المصحف^(١١).

والمقبول منها في القسم الأول عنده هي - كما يقول أبو شامة (ت ٦٦٥ هـ) -: "كل قراءة اشتهرت بعد صحة إسنادها، وموافقتها خط المصحف، ولم تنكر من جهة العربية فهي القراءة المعتمد عليها، وما عدا ذلك فهو داخل في حيز الشاذ والضعيف، وبعض ذلك أقوى من بعض"^(١٢).

والتواتر فيها - كما يقول الصفاقسي (ت ١١١٧ هـ) "شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف

(١١) الإبانة عن معاني القراءات ٣٩-٤٠ .

(١٢) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب الوجيز ١٧٨ .

العثمانية والعربية .." (١٣).

وعلى هذا النحو نجد في أجوبة أولئك العلماء شيئاً من التباين أو الاختلاف، وقد رأيت قولاً للعلامة طاهر الجزائري الدمشقي (ت ٣٣٨ هـ) يستجمع فيه تلك الآراء ويتوسط بينها، فيقول: "الأقرب إلى السداد أن يقال: إن القراءات السبع متواترة في الجملة، ويوجد فيها المشهور والمروي من طريق الأحاد المحفوفة بالقرائن المفيدة للعلم .

وأما المروي من طريق الأحاد المحضة فهو فيها نزر لا يكاد يذكر، وهو ما طعن فيه بعض الأئمة ولم يكن عنه جواب سديد" (١٤).

وهذا القول من الجزائري هو ما يحمل عليه كلام السابقين عند تدبره وإمعان النظر فيه .

ب - آثارها وفوائدها:

لتنوع القراءات آثار وفوائد جمة تتصل بالأحكام الشرعية والفقهية، واللغوية، وإقامة الحجج والبراهين على حفظ كتاب الله من التحريف والتغيير، وبيان فضل هذه الأمة باعتبارها بنقل القرآن بقراءات على وجه التواتر، ولعل من أهمها مما قام عليه هذا البحث ما تركتها هذه القراءات من آثار في تطور الفكر اللغوي، لاسيما بعد اعتقاد اللغويين بصحة تلك القراءات وتواترها حيث كان عاملاً مهماً في تغيير نظرهم تجاه ما قاله النحاة واللغويون الأوائل إزاء تلك القراءات في تعييدهم وتأصيلهم وأقيستهم، وعلى رأس ذلك مصطلحات الأصول، كالقلة والكثرة والشذوذ والندرة ونحوها، لأنها التي كان تأثيرها بالقراءات بيناً، بل إيجابياً .

(١٣) غيث النفع في القراءات السبع ٦-٧ .

(١٤) التبيين لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ١٤٤ .

وفيها من توسيع الله على عباده، ورفع الحرج عنهم، إذ كانت لغات العرب مختلفة وقد لا يستطيع صاحب اللغة التحول عن لغته إلا بعد كلفة ومشقة.

٥ - التأليف في القراءات :

قد ذكر أن أقدم من ألف في القراءات هو يحيى بن يعمر العدواني (ت ١٢٩هـ)^(١٥)، حيث جمع ما روي من اختلاف الناس فيما وافق الخط^(١٦).

ثم جاء أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) وألف كتاباً وصف بأنه جيد، ليس لأحد من الكوفيين قبله مثله^(١٧). ذكر ابن الجزري أنه ضمنه قراءة خمسة وعشرين قارئاً^(١٨).

ثم تلاهما كتاب أبي حاتم السجستاني (ت ٢٢٥هـ) وهو من الكتب التي يفتخر بها أهل البصرة - كما ذكر ذلك الفيروز آبادي - بقوله: "ولأهل البصرة أربعة كتب يفتخرون بها على أهل الأرض كتاب (العين) للخليل، و(كتاب سيبويه)، وكتاب (الحيوان) للجاحظ، وكتاب أبي حاتم في القراءات"^(١٩).

ثم ألف أحمد بن جبير الكوفي (ت ٢٥٨هـ) كتاباً في القراءات الثمان: قراءات الأئمة السبعة، وقراءة يعقوب^(٢٠).

وتبعهم القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي (ت ٢٨٢هـ) بكتاب جمع فيه

(١٥) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ١٥٦ ، وإنباه الرواة ٢١/٤ .

(١٦) تاريخ التراث ١٤٧/١ .

(١٧) تاريخ بغداد ٤٠٥/١٢ ، وإنباه الرواة ١٥/٣ .

(١٨) النشر ٣٣/١ .

(١٩) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٠٩ ، ١١٠ .

(٢٠) الإبانة ٥١ .

قراءة عشرين قارئاً .

وكذا الإمام الطبري (ت ٣١٠هـ) ألف كتاباً جمع فيه نيفاً وعشرين قراءة^(٢١).

ثم توجه ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) بكتابه (السبعة) الذي كتب الله له ذيوع الصيت والقبول.

(٢١) النشر ٣٣/١.

المبحث الثاني

موقف الزجاج من القراءات المتواترة

من خلال التتبع والاستقراء لما أورده الزجاج من قراءات يتبين أنه يشترط في قبول القراءة الشروط الثلاثة عند غيره - سالفه الذكر، وذلك نحو قوله في ثبوت السند:-

"ولا ينبغي أن يقرأ بما يجوز، إلا أن تثبت به رواية صحيحة"^(٢٢).

وقوله: "ولا يقرأ به، إلا أن تثبت به رواية صحيحة"^(٢٣)، أو نحو ذلك من العبارات^(٢٤).

وقوله - في موافقتها لرسم المصحف - : "لا أحب القراءة بشيء خالف المصحف البتة"^(٢٥)، وقوله: "لا يجوز أن يقع شيء في المصحف مجمع عليه فيخالف، لأن إتباع المصحف أصل إتباع السنة"^(٢٦)، وغيرها من الأقوال التي تؤكد على ذلك^(٢٧).

وأما أقواله في ما وافق وجهاً من العربية - فمنها قوله: "وكل ما قلت فيه الرواية وضعف عند أهل العربية، فهو داخل في الشذوذ، ولا ينبغي أن تقرأ

(٢٢) معاني القرآن وإعرابه ٥/١.

(٢٣) المصدر نفسه ٣٣٨/١.

(٢٤) المصدر نفسه ١٥١/١ ، ١٥٣/١ ، ١٣٤/٢ ، ١٤٧/٢ ، ١٨٨ ، ١٣٣/٣ ، ٢٨٨ ، ٩١/٥ وغيرها كثير.

(٢٥) المصدر نفسه ٢٨٤/٤.

(٢٦) المصدر نفسه ١٢٧/١.

(٢٧) المصدر نفسه ٢٢١/١ ، ٢٩٠ ، ٣٩٩/٤ ، ٢٦١/٥ ، ٢٦٢ وغيرها من

موقف أبي إسحاق الزجاج من القراءات المتواترة في كتابة "معاني القرآن وإعرابه"

به^(٢٨)، وقوله: "ما وافق المصحف، وصح معناه .. فهو المختار"^(٢٩)، فعبّر عن هذا الشرط بصحة المعنى .

فهو في هذا الأمر كغيره من علماء القراءات، وقد يكون من أوائل من تحدثت معالم هذه الشروط لديه، أو هو أسبقهم، وليس ابن خالويه كما يذكر أحد الباحثين^(٣٠)، وذلك حسبما انتهى إليه جهدي، وذلك لتقدم حياة الزجاج على ابن خالويه، حيث كانت وفاة الأول سنة (٣١٦هـ) والثاني سنة (٣٧٠هـ).

فإذا كانت هذه هي شروطه في القراءة المقبولة التي يقرأ بها، فما مدى تطبيقه لهذه الشروط؟، وما موقفه الفعلي منها؟!

إن القارئ لكتابه "معاني القرآن وإعرابه" ليميز بين موقفين:

أحدهما: الاستشهاد بالقراءة المتواترة والاعتداد بها.

والثاني: تضعيفها وربما تخطئتها، ومن الأمثلة على هذين الموقفين:

الموقف الأول: الاستشهاد والاعتداد بها والدفاع عنها:

وأمثلة هذا كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا﴾^(٣١)، قال الزجاج: "القراءة في هذا على أوجه، فأجودها والأكثر: "تشابه" على فتح الهاء والتخفيف .."^(٣٢).

(٢٨) المصدر نفسه ٢٨٨/٣.

(٢٩) المصدر نفسه ٣٦٧/١.

(٣٠) وهو الدكتور: عبد الهادي الفضلي في كتابه: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف ١٠٩، ١١٠.

(٣١) البقرة: ٧٠.

(٣٢) معاني القرآن وإعرابه ١٥٤/١.

فعلة حسنهما - عنده - استفاضتها وتواترها، وهي قراءة جميع الأئمة العشرة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾^(٣٣)، قال الزجاج: "وقرأ ابن كثير^(٣٤): "فتلقى آدم من ربه كلمات"، والاختيار ما عليه الإجماع، وهو في العربية أقوى، لأن "آدم" تعلم هذه الكلمات فقيل: تلقى هذه الكلمات..."^(٣٥).

وكذلك في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ﴾^(٣٦)، قال: ويقرأ: "وازيَّنت" .. فمن قرأ: "وازيَّنت" فالمعنى: وتزيَّنت، فأدغمت التاء في الزاي، وسكنت الزاي، فاجتلبت لها ألف الوصل .. بالتشديد أجود في العربية"^(٣٧).

وهذه التي رجحها وجودها هي قراءة الجماعة، وهي المتواترة، وكونها - كما يقول - الأجود في العربية، لأنها القياس، إذ القياس في الباء ها هنا نقل حركتها إلى الزاي قبلها، ثم قلب الياء ألفاً^(٣٨).

فهذه الأمثلة - وغيرها كثير-^(٣٩) تمثل اختيار الزجاج بما يتوافق مع شرطي القراءة المتواترة، وهما: صحة روايتها، وجودتها في العربية .

(٣٣) البقرة: ٣٧.

(٣٤) قرأ ابن كثير بنصب "آدم" ورفع "كلمات" وقرأ الباقر برفع "آدم" ونصب "كلمات"،

ينظر: النشر ٢/٢١١، والمبسوط: ١٦.

(٣٥) معاني القرآن وإعرابه ١/١١٦، ١١٧.

(٣٦) يونس: ٢٤.

(٣٧) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٥.

(٣٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٥١، والمحاسب ١/٣١٢.

(٣٩) ينظر مثلاً -: ١/٢٠٩، ٢٤٣، ٢/٤٤٢، ٤/٣٩٩، ٥/٢٢١.

موقف أبي إسحاق الزجاج من القراءات المتواترة في كتابة "معاني القرآن وإعرابه"

فكر وإبداع

وأما ما يختاره لما يتوافق مع الشرط الثالث وهو موافقتها لرسم المصحف، فكثيرة هي الأمثلة عليه أيضاً، فمنها:

قوله تعالى ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقِبِيَ الذَّارُ﴾^(٤٠)، قال: "وقرأ بعضهم: ﴿وسيعلم الكافرون﴾"^(٤١)، وبعضهم: "وسيعلم الذين كفروا"^(٤٢)، وهاتان القراءتان لا تجوزان، لمخالفتهما المصحف، ولأن القراءة سنة متبعة"^(٤٣).

وفي قوله تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالاً﴾^(٤٤)، قال: "وقرأ ابن عباس وابن مسعود -رحمهما الله-: "إنا جعلنا في إيمانهم"^(٤٥)، وقرأ بعضهم: ﴿إنا جعلنا في أيديهم أغللاً﴾"^(٤٦)، وهاتان القراءتان لا يجب أن يقرأ بواحدة منهما، لأنهما بخلاف المصحف"^(٤٧).

ومن ذلك قوله تعالى ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾^(٤٨)، قال الزجاج: "وكان الكسائي يقف عليها بالهاء، يقول: "اللاه"^(٤٩) والأجود في هذا اتباع المصحف

(٤٠) الرعد: ٤٢.

(٤١) وهي قراءة ابن مسعود، كما في البحر المحيط ٤٠٢/٦.

(٤٢) وهي قراءة أبي بن كعب، ينظر البحر المحيط ٤٠٢/٦.

(٤٣) معاني القرآن وإعرابه ١٥١/٣.

(٤٤) يس: ٨.

(٤٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٨٤/٣، ومعاني القرآن للنحاس ٤٧٧/٥، وتفسير

القرطبي ٧/١٥.

(٤٦) وهو ابن عباس، كما في فتح القدير ٣٦١/٤، وينظر: إعراب القرآن للنحاس

٣٨٤/٣.

(٤٧) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٩/٤.

(٤٨) النجم: ١٩.

(٤٩) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٧٢/٤، والنشر ١٣٢/٢.

والوقف عليها بالتاء ^(٥٠).

الموقف الثاني: إنكاره بعض القراءات المتواترة وتضعيفها:

والزجاج في هذا كغيره من بعض النحاة واللغويين الذين ربما - حكموا
مقاييسهم النحوية واللغوية على بعض القراءات، وأخضعوها لتلك المقاييس
فاجتزأوا على شيء من الثابت والمتواتر منها فخطؤوه.

ومن الأمثلة على ذلك :

قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ أَرْمٍ﴾ ^(٥١)، يقول الزجاج: "فأما قراءة
عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء: "إن هذين لساحران" ^(٥٢)، فلا أجزها،
لأنها خلاف المصحف، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أجز
مخالفته ، لأن اتباعه سنة .." ^(٥٣).

فقد رد هذه القراءة المتواترة لا لشيء سوى أنها لا تتوافق ورسم
المصحف، والزجاج في هذا الموقف من هذه الآية ليس السابق، إذ هو حلقة
في سلسلة من ردها من اللغويين، فالقرءاء (ت ٢٠٧) - أحد أئمة الكوفة -
يردها - أيضاً - بالحجة نفسها، حيث يقول - بعد عرضه لها: ولست أجزئ
على ذلك" ^(٥٤)، "ولست أشتي أن أخالف الكتاب" ^(٥٥)، والإمام الطبري
(ت ٣١٠ هـ) كذلك يقول: "الصواب من القراءة في ذلك عندنا: "إن" بتشديد

^(٥٠) معاني القرآن وإعرابه ٧٣/٥.

^(٥١) طه : ٦٣.

^(٥٢) ينظر : السبعة : ٤١٩ ، والمبسوط ٢٤٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣/٣.

^(٥٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٤/٣.

^(٥٤) معاني القرآن للقرءاء ٢٩٣/٢-٢٩٤.

^(٥٥) المصدر نفسه ١٨٣/٢-١٨٤.

موقف أبي إسحاق الزجاج من القراءات المتواترة في كتابة "معاني القرآن وإعرابه"

فكر وإبداع

نونها، و"هذان" بالألف، لإجماع الحجة من القراء عليه، وأنه كذلك في خط المصحف^(٥٦).

وهذه القراءة التي لم يجزها الزجاج ومن سبقه بحجة أنها مخالفة لرسم المصحف، وهي قراءة متواترة رواها إمام عربي صريح ثقة ثبت كأبي عمرو^(٥٧)، هي في الحقيقة لم تخالف الرسم، ذلك أن لفظ "هذان" قد ورد في بعض المصاحف العثمانية التي ابتعثها عثمان - رضي الله عنه - إلى الأمصار ورد مرسوماً على هذه الهيئة "هزن" - بلا ألف أو ياء -^(٥٨)، والناظر في بعض المصاحف التي بين أيدينا سيرى صدق هذا، ولا ريب أن هذا الرسم يحتمل فيما يحتمله من قراءات القراءة بالياء، كما أنه يحتمل القراءة بالألف على حد سواء، كما هو الشأن في كثير من حروف الرسم القرآني التي قد تسقط أحياناً، وقد تزداد أحياناً آخر .

ولعل القارئ الكريم يلحظ أن هذه القراءة المرودة عنده هي الأبين في قواعد العربية ، والأقرب إلى الظاهر منها إلى المؤول، بل هي اللغة العالية التي يتكلم بها جماهير العرب كما يقول الأزهري^(٥٩)، ومع ذلك لم يجزها الزجاج!!

ومن الشواهد التي نستجلي منها هذا الموقف قوله تعالى ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّ إِلَيْكَ﴾^(٦٠)، حيث قرئت بإسكان هاء "يؤدّه"^(٦١)، فقال

(٥٦) تفسير الطبري ١٦/١٨٢.

(٥٧) ينظر في ترجمته: معرفة القراء ٨٣ ، غاية النهاية ١/٢٨٨.

(٥٨) ينظر: مصحف المدينة على رواية حفص عن عاصم ، ط السعودية سنة

١٤٠٦هـ ، سورة طه: ٦٣.

(٥٩) علل القراءات للأزهري ١/٣٨٦.

(٦٠) آل عمران: ٧٥.

الزجاج : " وهذا الإسكان الذي حكى عنه هؤلاء غلط بين ، لا ينبغي أن يُقرأ به ، لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم ، ولا تسكن في الوصل ، إنما تسكن في الوقف " (٦١) ، ورغم أنها منسوبة إلى أبي عمرو فقد جهد الزجاج في نفيها عنه ، لتسويغ تضعيفها أو تغليبها ، وذلك قوله "أما الحكاية عن أبي عمرو فيه وفي غيره فغلط ، كان أبو عمرو يختلس الكسرة وهذا كما غلط عليه في (بارئكم) (٦٢) ، حكى القراء عنه أنه كان يحذف الهمزة في " بارئكم " ، وحكى سيبويه - وهو في هذا أضبط من غيره - أنه كان يكسر كسراً خفياً " (٦٣) .

وقد تتبعنا جل كتب القراءات فلم أقف على من روى عن أبي عمرو قراءة الاختلاس هذه التي ذكرها الزجاج ، وإنما المروي عنه الإسكان وهو الأكثر ، والكسر الخالص وهو الأقل (٦٤) ، وأما الاختلاس فهي رواية قالون عن نافع ، وقرأ بها يعقوب (٦٥) .

ولو سلمنا جدلاً - أن أبا عمرو لم يقرأ بالتسكين - كما يقول الزجاج - فإنه ليس وحده الذي نسبت إليه هذه القراءة ، بل ثبتت - كما أسلفنا - عن غيره من أئمة القراءات المتواترة ، وهم عاصم ، وحمزة كما صرح الزجاج كذلك بنسبتها

(٦١) وهي قراءة حمزة ، ورواية عن أبي عمرو ، وكذا عن عاصم ، ينظر السبعة ٢١٠ ، ٢١٢ .

(٦٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٣٢/١ .

(٦٣) البقرة : ٥٤ .

(٦٤) معاني القرآن وإعرابه ٤٣٢/١ .

(٦٥) ينظر : السبعة ٢١١ ، والمبسوط ١٤٤ ، ١٤٥ ، والكشف عن وجوه القراءات ٣٤٩/١ .

(٦٦) ينظر العنوان ٨٠ ، والإتحاف ٧٦ .

إليهم^(٦٧).

وقد ألفت الفراء (ت ٢٠٧هـ) يوجه هذه القراءة بتوجيهين؛ فيقول:
"أحدهما: أن القوم ظنوا أن الجزم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء، فهذا وإن
توهماً خطأ، وأما الآخر: فإن من العرب من يجزم الهاء، إذا تحرك ما
قبلها"^(٦٨).

ومن أمثلة تغليطه - كذلك - للقراءات المتواترة قوله في قراءة أبي عمرو
لقوله تعالى ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾^(٦٩):

"وكان أبو عمرو لا يقرأ: "سيئته"، ويقرأ: "سيئته"^(٧٠)، وهذا غلط، لأن في
الأقاصيص سينا وغير سيء، وذلك أن فيها ﴿وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا . وَاخْفِضْ
لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾^(٧١)، وفيها ﴿فَاتِذَا تَفَرَّبْتَنِي حَقَّةً وَالْمُسْكِينِ وَابْنَ
السَّبِيلِ﴾^(٧٢)، و﴿أَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾^(٧٣)، و﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ
أَحْسَنُ﴾^(٧٤)، أي: اقربوه بالتي هي أحسن ففيما جرى من الآيات سيء وحسن،
فـ "سيئته" بلا تنوين، أحسن من "سيئته" ههنا، ومن قرأ: "سيئته" جعل "كل"

(٦٧) معاني القرآن وإعرابه ٤٣١/١.

(٦٨) معاني القرآن للفراء ٢٢٣/١.

(٦٩) الإسراء : ٣٨.

(٧٠) وهي أيضاً قراءة أبي جعفر ونافع وابن كثير ويعقوب ، وأما باقي العشرة فقرأوا

على الإضافة ، ينظر : المبسوط ٢٢٨ ، والنشر ٣٠٧/٢.

(٧١) الإسراء : ٢٣ ، ٣٤.

(٧٢) الإسراء : ٢٦.

(٧٣) الإسراء : ٣٤.

(٧٤) الإسراء : ٣٤.

إحاطة بالمنهي عنه فقط، المعنى: كل ما نهى الله عنه كان سيئة^(٧٥).

وحين تتبع هاتين القراءتين وتوجيههما عند غير الزجاج من علماء اللغة والقراءات لم أَلَفْ أحداً منهم يغلط قراءة أبي عمرو هذه التي غلطها الزجاج، نعم فقد وافقوا الزجاج في تفضيل قراءة: "سيئة" على الإضافة^(٧٦)، وكذلك وافقوه على ما وجه به قراءة التنوين^(٧٧)، وربما زانوا توجيهاً آخر - كما ذكره أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، وهو أن لفظ "مكروها" مذكر، وهذا لا يناسب من قرأ: "سيئة" على التأنيث^(٧٨).

وهذا رأي السجستاني، إلا أن غيره وجهها بأن "سيئة" خبر "لكان" واسمها ضمير مستتر، و"مكروها" صفة لـ "سيئة"، وجاز تذكره، لأن: "سيئة" مؤنث مجازي، وقيل: إن "مكروها" خبر آخر لـ "كان"^(٧٩).

فهما قيل فإنك لن تعدم توجيهاً لغوياً صحيحاً لقراءة شاذة فضلاً عن قراءة متواترة !!

ومما رفضه الزجاج من تلك القراءات المتواترة بدعوى مخالفة العربية، وهي في الحقيقة لم تخالفها، وإنما تسعها أوجه العربية وطرائقها، قوله في قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٨٠): "الذي في المصحف ينون واحدة، كتبت

(٧٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٤٠/٣ ، ٢٤١.

(٧٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٢٥/٢، وتفسير الطبري ٢٦٢/١٠، والحجة للفرسي ١٠٢/٥.

(٧٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٢٥/٢، والكشف عن وجوه القراءات ٤٧/٢، والحجة لابن زنجلة ٤٠٣.

(٧٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٢٥/٢.

(٧٩) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٩٠/٢، والبحر المحيط ٥٠/٧.

(٨٠) الأنبياء: ٤٤.

لأن النون الثانية تخفى مع الجيم، فأما ما روي عن عاصم بنون واحدة^(٨١) فلحن لا وجه له، لأن ما لا يسمى فاعله لا يكون بغير فاعل، وقد قال بعضهم^(٨٢): نُجِّيَ النَّجَاءُ الْمُؤْمِنِينَ، وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز: ضُرِبَ زيداً، تريد: ضرب الضرب زيداً، لأنك إذا قلت: ضُرِبَ زيد، فقد علم أن الذي ضُرِبَ ضُرِبَ، فلا فائدة في إضماره، وإقامته مع الفاعل^(٨٣).

وحين يحكي إمام مثل الزجاج الإجماع - كما في قوله: "بإجماع النحويين كلهم" يخيّل إليك أن لا أحد يجيزها، أو يبحث لها عن توجيه يسوغ قبولها، وربما قطعت مثل هذه العبارات على الباحث الأمل في أن يجد مخالفاً، أو خارجاً على الإجماع، ولكن التأمل في مثل ذلك وقيل الرجوع إلى أقوال الأئمة وآرائهم يتبادر إلى الذهن أن حكاية الإجماع فيها نظر، لاسيما وصلتها بالقراءة القرآنية المتواترة، ومن ذلك توجيه الفراء (ت ٢٠٧هـ) الذي نقله عنه الزجاج، ومفهومه: أن الفعل مبني للمجهول، ونائب الفاعل مصدر مضمر، وهذا الأمر ممتنع عند الجمهور هنا، لأن غير المفعول به لا ينوب عن الفاعل مع وجود المفعول به^(٨٤).

إلا أن بعض العلماء ذهب إلى جواز ذلك^(٨٥)، كما في قراءة أبي جعفر

(٨١) بنون واحدة والجيم مشددة، وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم، وقرأ باقي العشرة بنونين والجيم خفيفة، ينظر: المبسوط ٢٥٤، والنشر ٣٢٤/٢.

(٨٢) لعله الفراء كما في معانيه ٢١٠/٢.

(٨٣) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٣/٣، والانتقاد نفسه قال به - أيضاً - الفارسي كما في حجته ٢٥٩/٥، ومكي كما في الكشف ١١٣/٢، والزمخشري كما في الكشاف ١٣٢/٣.

(٨٤) ينظر: أوضح المسالك ١٤٩/٢.

(٨٥) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١٦٤/٢.

(لِيَجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)^(٨٦)، وهذا على مذهب الكوفيين، والأخفش، وأبي عبيد، بجواز إقامة غير المفعول من مصدر أو ظرف أو مجرور وإن وجد المفعول - كما حكى ذلك عنهم أبو حيان^(٨٧).

وقد وجهها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بأن أصل الفعل: نُتَجَّى، بضم النون الأولى وفتح الثانية، ثم حذفت الثانية، كما حذف ما بعد حرف المضارعة في قوله تعالى ﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾^(٨٨)، أي: تتذكرون^(٨٩).

ومن توجيهاتها - أيضاً - أن الفعل أصله: نُتَجَّى، بضم الأولى، وسكون الثانية، ثم أدغمت الثانية في الجيم^(٩٠).

أفيحق بعد ثبوت القراءة عن أئمة معتبرين، وبعد احتمالها هذه التوجيهات اللغوية لأحد كائنا من كان أن يلحنها أو حتى يضعفها !!؟

وإنما أورد الزجاج هذا الموقف غيرا لموقف - كما نحسب ونظن - اجتهاده في تطبيق مقاييسه التي سبق الحديث عنها^(٩١)، وربما - وهو الأهم - وهو الذي لا يجوز إغفاله أو تناسيه - تلمساً للعدر، وإقالة للعترة - أن مصطلح ما هو من السبعة، والعشرة، أي: ما قيل عنها إنها المتواترة، لم يعرف إلا بعد عصر الإمام الزجاج، فمصطلح "السبعة" ظهر بكتاب ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) الموسوم بـ "السبعة"، فلم يكن هذا المصطلح قد عرف أو شاع بين العلماء إبان

(٨٦) الجاثية: ١٤، ينظر فيها: المبسوط ٣٣٩، والنشر ٣٧٢/٢.

(٨٧) البحر المحيط ٤٦٢/٧.

(٨٨) الأنعام: ١٥٢.

(٨٩) الخصائص ٣٩٨/١.

(٩٠) ينظر: مغني اللبيب ٧٢١.

(٩١) في مطلع المبحث الثاني.

تأليف الزجاج كتابه "معاني القرآن وإعرابه" (١٢).

وأما مصطلح "العشرة" فإنه جاء بعد المصطلح الأول "السبعة" (١٣)، فكان يطبق شروط قبول القراءة على جميع القراءات بلا استثناء، فما اجتمعت فيها الشروط قبلها، وما اختلف واحد منها فيها رفضها أو ضعفها، وهذا المنهج قد سار على جمع من العلماء الذين جاءوا بعد الزجاج، أمثال مكّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، وابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، والزرکشي (ت ٧٩٤هـ)، والشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) (١٤).

وترى طائفة أخرى من العلماء أن الشرط الأسمى لقبول القراءة، هو تواترها، وما عداه من الشروط فإنها تابعة لهذا الشرط، وعليه فإن كل قراءة سبعة أو عشرية فهي متواترة يجب قبولها والتسليم بها؛ إذ لا يسوغ أن تتواتر قراءة وهي لم توافق وجهاً من العربية، أو رسماً لأحد المصاحف العثمانية.

يقول أحدهم عن هذا: "وينبغي أن يعلم: أن أهم هذه الأركان هو الركن الثالث، والركنين الأولين لازمان له، إذ إنه متى تحقق تواتر القراءة لزمه أن تكون موافقة للغة العرب، ولأحد المصاحف العثمانية، فالعمدة هو التواتر" (١٥)، وكان القراءة المقبولة - عند هؤلاء - هي المتواترة فقط دون الاكتفاء بصحة سندها، مما حدا بابن الجزري أن ينتقدهم بقوله: "وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت

(١٢) ينظر: النحو وكتب التفسير ٣٨٠/١.

(١٣) ينظر: تاريخ التراث العربي ٣٠/١ ج ١.

(١٤) تنظر كتبهم على الترتيب: الإبانة عن معاني القراءات ٣٩، والنشر ٩/١، والإتقان ٧٧/١، وإرشاد الفحول ٢٧.

(١٥) وهو الدكتور: عبد الفتاح القاضي في كتابه: القراءات الشاذة ٨، ١٠، وينظر:

إتحاف فضلاء البشر ٦، ٧.

إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الأحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنيين الأخيرين من الرسم وغيره، إذا ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ، وجب قبوله، وقطع بكونه قرآناً، سواء وافق الرسم أو خالفه، وإذا اشتهرنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف، انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم..»^(١٦).

وهذا الخلاف بين العلماء يذكرنا بما قدمناه به هذا البحث من العلاقة بين القرآن والقراءة، وتصريح بعض العلماء بالفرق بينهما^(١٧).

وليس هذا مقام بسط أقوال العلماء وآرائهم في هذا الشأن، بقدر ما هو مقام إيضاح منهج الزجاج بين هؤلاء، وهو المنهج الذي عرف وساد قبل أن تشتهر القراءات السبع أو العشر، وتبعه عليه متأخرون حتى بعد اشتهاها، وعليه، فإنه يمكننا تفسير مواقف النحاة واللغويين المتقدمين على الزجاج أو المعاصرين له من القراءات المشهورة بردها أو تضعيفها^(١٨)، وليس ذلك عند أهل اللغة فقط بل حتى الفقهاء والمفسرين الذين عرف عنهم رد بعض تلك القراءات أو تضعيفها^(١٩)، فالمقبول عندهم - ومنهم الزجاج كما سبق - ما تحققت فيه الشروط الثلاثة، والمربود ما تخلف فيه شرط منها.

(١٦) النشر ١٣/١.

(١٧) في مبحث : العلاقة بين القرآن والقراءات.

(١٨) ينظر : النحو وكتب التفسير ١٠٦٥/٢ ، ١٠٦٦.

(١٩) كموقف أحمد بن حنبل، وسفيان بن عيينة من بعض قراءات حمزة، ينظر:

تأويل مشكل القرآن ٥٦ ، ٦٠ ، والشرح الكبير لابن قدامة ٥٣٨/١ ، وكذا تخطئة الطبري لجملة من القراءات الثابتة في تفسيره ٢٤٣/١ ، ٥٧٣ ، ١٢٥/٣ ، ١٣٢ .

شبهة :

والزجاج حين يقبل قراءة أو يرد أخرى إنما هو لهذه الشروط وليس لمن تنسب إليه من القراء من إحدى المدرستين البصرية أو الكوفية، كما يزعم بعض الباحثين من أن تخطئة الزجاج للقراءة كان من هذا المنطلق، وهو قبول ما كان قارئها بصرياً، ورد ما كان من قبل القراء الكوفيين ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وذلك بدافع - كما يقولون - العصبية، إذ يقول أحدهم^(١٠٠): "والعجب منه وهو يردد دائماً أن القراءة سنة متبعة، أو نحواً من ذلك، ويتخذ ذلك سبيلاً إلى التحذير من قراءة جازت في العربية، ومذاهب البصرية، ولم يرد بها أثر، فهل تراه يعد نحاة البصرة هم النحاة، وقراءهم هم القراء، ولا شيء غير هؤلاء وهؤلاء، ذلك أثر من آثار بصريته، ومظهر من مظاهر عصبيته، ومن هنا وقف من القراء الكوفيين موقف التجهم والتضعيف"^(١٠١).

وقد ساق هذا القول بعد إيراده قراءتين: إحداهما لحمزة، والأخرى لعاصم، وكلاهما كوفي قد رفضهما الزجاج.

فأما قراءة حمزة فهي لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١٠٢) بجر الأرحام، عطفاً على الضمير المجرور، دون إعادة الجار، وقد ردها الزجاج، وليس وحده الذي ضعفها، فقد ذهب أكثر المتقدمين إلى منع مثل ذلك^(١٠٣)، بل إن أحد أئمة الكوفة وهو الفراء (ت ٢٠٧هـ) قال عنه: "وفيه قبح، لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض، وقد كني عنه،

(١٠٠) وهو : الدكتور : عبد الفتاح شلبي في كتابه : أبو علي الفارسي.

(١٠١) أبو علي الفارسي ٢٨٥/١ ، وما بعدها ، وينظر فيها : معاني القرآن وإعرابه ٦/٢.

(١٠٢) النساء : ١ ، ينظر : السبعة ٢٢٦ ، والنشر ٢٤٧/٢.

(١٠٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١ ، وشرح المفصل ٧٤/٣.

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه^(١٠٤)، وقال نحواً من ذلك في موضع آخر^(١٠٥)، ويقول المبرد عنها: "وهذا مما لا يجوز عندنا"^(١٠٦)، وكذا منعها مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)^(١٠٧) وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)^(١٠٨)، والعكبري (ت ٦١٦هـ)^(١٠٩).

أفقال بعد هذا الرفض من جملة من العلماء، بل من كبير أنمة الكوفة وهو الفراء إن الزجاج انطلق برده هذه القراءة من عصبته ضد الكوفيين !!؟

وأما القراءة الأخرى التي رواها عن عاصم الكوفي، وقال عنها إنها رديئة^(١١٠)، فهي قراءة قوله تعالى ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾^(١١١)، بكسر الياء والهاء^(١١٢)، وقد أثنى الزجاج على الرواية الأخرى من قراءة عاصم لها، وهي رواية فتح الياء فقال: "وهي في الجودة كفتح الهاء في الجودة"^(١١٣)، وذلك أنه

(١٠٤) معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١.

(١٠٥) المصدر نفسه ٨٦/٢.

(١٠٦) الكامل ٩٣١/٢.

(١٠٧) الكشف عن وجوه القراءات ٣٧٥/١.

(١٠٨) الحجة للقراء السبعة ٢٢١/٣.

(١٠٩) إملأ ما من به الرحمن ١٦٥/١.

(١١٠) معاني القرآن وإعرابه ١٩/٣.

(١١١) يونس : ٣٥.

(١١٢) وهي الرواية الأخرى، رواية يحيى عن أبي بكر عن عاصم، وليست الرواية

المشهورة عنه التي هي بفتح الياء، وهي رواية حفص عن عاصم، ينظر:

المسبعة: ٣٢٦، والميسوط ٢٠٠.

(١١٣) معاني القرآن وإعرابه ١٩/٣.

موقف أبي إسحاق الزجاج من القراءات المتواترة في كتابة "معاني القرآن وإعرابه"

فكر وإبداع

روي عن أبي عمرو قراءة فتح الياء والهاء^(١١٤)، وقد استحسنها الزجاج، وقاس جودة قراءة عاصم فتح الياء وكسر الهاء بجودة فتح الياء والهاء، فلم تمنعه كوفية عاصم من قبول قراءته بالرواية الأخرى، بل استحسنها، مما يدل على أنه بعيد كل البعد عن مثل هذه العصبية التي لا تليق بأهل العلم فضلاً عن أنمتهم كالزجاج، ويؤكد ذلك ثناؤه في مواضع كثيرة على قراءات الكوفيين، ووصفه لها بالجودة^(١١٥)، وبأنها القياس^(١١٦)، وانتصاره لها^(١١٧)، وتلطفه معها، وذلك في مواضع ربما اشتدت مواقف غيره عليها بالتضعيف أو التخطئة^(١١٨).

إضافة إلى أنه لم يكن يخطئ قراءات الكوفيين فقط، بل وجدناه في بعض ما سبق وغيره يُغلط أو يضعف غيرها، كقراءة أبي عمر وعيسى بن عمر، وهما بصريان^(١١٩).

^(١١٤) وقد روي عن أبي عمرو - وهو الأشهر - أنه يشم الهاء الفتح ولا يخلصها ، ينظر : النشر ٢/ ٢٨٣ ، والسبعة ٣٢٦ .

^(١١٥) ينظر مثلاً : معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٥٤ .

^(١١٦) المصدر نفسه ٥/ ٧٣ .

^(١١٧) المصدر نفسه ٤/ ٥٢ .

^(١١٨) المصدر نفسه ١/ ٤٩١ ، ٣/ ٣٤٩ ، ٤/ ٣٠٠ ، ٥/ ٢٢١ ، وغيرها من المواضع .

^(١١٩) تقدمت شواهد على ذلك، وانظرها: في معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٤٠ ، ٣٦٤ ، ٤٤٢/٢ ، ٥٠/٤ .

خاتمة :

لقد كان كتاب الزجاج "معاني القرآن وإعرابه" مصدراً رئيساً من مصادر توجيه القراءات وتعليلها قبولاً أو رفضاً لمن جاء بعده من أهل هذا الفن .

ورغم تلك الشروط التي حددها الزجاج لقبول القراءات المتواترة إلا أنه ربما خرج علينا في بعض المواضع حين تترجح القاعدة اللغوية أو تقوى لديه، فيضعف - كما مر في الشواهد - قراءة متواترة، بل قد يردّها أو يغلطها، وهذا نابع في نظري من أحد أمرين:

أحدهما: ما اكتنف مصطلح التواتر في بداية الأمر من الغموض من حيث الشروط، أو تحديد المعنى، أو النوع، أو القارئ، إذ لم يشع وقتها تسبيع القراءات أو تعشيرها أو نحو ذلك، فكلها قراءات تخضع لمقاييس تلك الشروط حتى تقبل أو ترد.

الثاني: وهو الأخطر في نظري - الانسياق وراء خلل منهجي اعتمده النحاة أدى بهم إلى الوقوع في مزلق خطير، وهو إنزال النص القرآني الكريم، الذي هو أرقى وأعلى درجات الفصيح، والسالم من التحريف والتصحيف ويقاس عليه قراءاته، أنزلوه على قواعدهم العقلية، ومناهجهم المنطقية فترى أحدهم ربما احتج ببيت أو بجزء منه لمجهول القائل، وأغفل ما ثبت من قراءة، وهذا إن قبل مما كانت اللغة ميدانه فقط، فإنه لا يقبل ممن مزج بين منهجي اللغة والقراءة كأبي إسحاق الزجاج، إذ هو أحد أساطين اللغة وعلمائها، وهو كذلك قارئ مقرئ تلقى القراءة عن شيخه إسماعيل بن إسحاق القاضي الذي رواها له عن أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) كما يقول^(١٢٠)، إلا أنه رغم ذلك فإن مواقفه حيال القراءات المتواترة كانت متباينة، أدت إلى الحيرة والعجب، فتراه - تارة - ينكر؛ بل يشدد النكير على من خطأ أو ضعف قراءة

(١٢٠) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٨٠.

متواترة، وفي مواضع آخر - ربما - لحن هو أو ضعف، أورد قراءة متواترة، والذي ظهر لي أن ميله إلى موقف أهل البصرة من القراءات هو الذي أوقعه في مثل هذا التناقض، ذلك أن لهم قراءة يقيسون فيها على ركن صحتها في العربية بما يوافق مذهبهم، أكثر من قياسهم فيها على الركنين الآخرين، وهما موافقتها خط المصحف ورسمه، وصحة سندها .

وهو بهذا الموقف قد غلب المنهج اللغوي على ما هو مُقَدَّم لدى القراء، وهو الرواية من حيث الصحة وعدمها، يقول أبو عمر الداني: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردوها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبلوها والمصير إليها" (١٢١).

فلا يسوغ - عندهم - وهو الحق والأسلم - أن ترد قراءة متواترة، أو توصف بما لا يتناسب مع قدرها أو قدر روايتها يقول أبو نصر القشيري: "فما ثبت بالتواتر عن النبي ﷺ، فلا يجوز أن يقال فيه هو خطأ أو قبيح ورديء، بل في القرآن فصيح، وفيه ما هو أفصح .." (١٢٢).

ومهما يكن من خلاف بين مواقف أهل اللغة، وأرباب القراءات، أو من مزجوا بين المنهجين، سواء كان الخلاف جوهرياً أو منهجياً، فإن الذي لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال أن يَعمَدَ أحدٌ من أولئك - لاسيما اللغويين - إلى تخطئة بعض ما تواتر من القراءات أو تلحينها بمقاييس لغوية رسمت

(١٢١) النشر ١٠/١-١١.

(١٢٢) خزانة الأدب ٢/٢٥٩، والقشيري هذا هو: عبد الرحيم بن عبد الكيم أبو نصر القشيري، ففيه أصولي مفسر توفي سنة ٥١٤هـ، ينظر: هدية العارفين ١/٥٥٩، ومعجم المؤلفين ٥/٢٠٧.

وحددت من قبل، ثم طوع لها ما خرج عنها، لذا تراهم - أحياناً - "يحتجون للقراءات المتواترة بالنحو وشواهد - وهذا - عكس للوضع الصحيح، وأن السلامة في المنهج والسداد في المنطق العلمي التاريخي يقضيان بأن يحتج للنحو ومذاهبه وشواهد بهذه القراءات المتواترة، لما يتوافر لها من الضبط والوثوق والدقة والتحري، وهو شيء لم يتوفر بعضه لأوثق شواهد النحو"، ومهما يقال في اختلاف درجات تلك القراءات، فإن أقلها درجة - عدا الموضوع منها - هي - بالطبع - أقوى سنداً، وأوثق رواية من غيرها من الشواهد الأخرى التي بنى عليها اللغويون كثيراً من قواعدهم النحوية وأصولهم اللغوية.

فيجب البعد عن الأحكام القاطعة في المسائل - خاصة القراءات - التي لا تقبل بطبيعتها القطع أو الجزم، وذلك لقيامها على ركن الرواية والسماع. واللغة - كما نعلم - رواياتها كثيرة، وطرقها متعددة، لا يحيط بها بشر.

وعليه فإن المنهج الأسلم - في نظري - يقوم على جواز الترجيح بين القراءات القرآنية، ففيها - كما يقول القشيري - الفصيح، والأفصح، وذلك بتحكيم أساليب العرب المتنوعة، وموازن المعنى، وقبله صحة الرواية وثبوتها بالسند المتصل إلى النبي ﷺ .

وبالمقابل فإنه يقوم - أيضاً - على رفض أي حكم باللحن أو الخطأ على قراءة مهما بلغ من ضعفها وندرتها - فضلاً عن قراءة متواترة - لأنها في أقل الحالات شاهد نطق به فصيح.

المصادر والمراجع

- ١ - الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، القاهرة، مكتبة نهضة مصر.
- ٢ - أبو علي الفارسي، ل. د. عبد الفتاح شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، طبعة ثالثة، ١٤٠٩ هـ.
- ٣ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، لأحمد الدمياطي البناء، تحقيق: علي الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت.
- ٤ - الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ثالثة، ١٩٥١ م.
- ٥ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٣٥٦ هـ.
- ٦ - إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، طبعة ثانية، ١٤٠٥ هـ.
- ٧ - إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، للعكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى، ١٣٩٩ هـ.
- ٨ - إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة دار الكتب، ١٣٧١ هـ.
- ٩ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، طبعة خامسة، ١٣٩٠ هـ.
- ١٠ - البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر

والتوزيع، طبعة ثانية، ١٣٩٨هـ.

- ١١ - البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، لعبد الفتاح القاضي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠١ هـ.
- ١٢ - البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، طبعة عيسى الحلبي، ط ثانية، ١٩٧٢ م.
- ١٣ - البلغة في تراجم أئمة اللغة، للفيروزآبادي، الكويت، ط أولى، ١٤٠٧ هـ.
- ١٤ - البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق د: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ.
- ١٥ - تاريخ التراث العربي د. فؤاد سزكين، ترجمة د. فهمي أبو الفضل، ود. محمود فهمي حجازي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧١ م.
- ١٦ - تاريخ العلماء النحويين، للمفضل بن محمد التنوخي، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المجلس العلمي، ١٤٠١ هـ.
- ١٧ - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، بيروت، دار الكتاب العربي.
- ١٨ - تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، طبعة ثالثة، ١٤٠١ هـ.
- ١٩ - التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتيان، تأليف: طاهر الجزائري، عناية: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
- ٢٠ - جامع البيان في تفسير القرآن، للطبري، بيروت، دار المعرفة، ط

ثانية، ١٩٧٢م

- ٢١ - الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوي، دار الكتب المصرية، ١٣٧٣هـ.
- ٢٢ - حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة رابعة، ١٤٠٤هـ.
- ٢٣ - الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، طبعة أولى، ١٤٠٤هـ.
- ٢٤ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، طبعة ثانية، ١٩٧٩م.
- ٢٥ - الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، طبعة ثالثة، ١٤٠٣هـ.
- ٢٦ - السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة، طبعة ثالثة.
- ٢٧ - الشرح الكبير، لعبد الرحمن بن قدامة، مطبوع بهامش المغني لعبد الله ابن قدامة، المكتبة السلفية.
- ٢٨ - شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- ٢٩ - الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطاء، ط ثانية ١٣٩٩هـ.
- ٣٠ - صحيح الإمام البخاري، عن مجموع الكتب الستة، نشر: شعبان قورت، دار الدعوة.
- ٣١ - صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط ثانية، ١٩٧٢م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- ٣٢ - علل القراءات، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: نوال الحلوة، طبعة أولى، ١٤١٢ هـ.
- ٣٣ - العنوان في القراءات السبع، لإسماعيل بن خلف الأنلسي، تحقيق د. زهير زاهد، ود. خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، طبعة ثالثة، ١٤٠٦ هـ.
- ٣٤ - غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق: برجشتراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ثالثة، ١٤٠٢ هـ.
- ٣٥ - غيث النفع في القراءات السبع، تأليف: علي النوري الصفاقسي، طبع بذييل كتاب: سراج القارئ المبتدئ، مراجعة: محمد الضباع، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١ هـ.
- ٣٦ - فتح القدير الجامع بين فني الراوية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣ هـ.
- ٣٧ - القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ط المطبعة المصرية، القاهرة، ١٩٣٥ م.
- ٣٨ - القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، لعبد الفتاح القاضي، مطبوع مع كتاب البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للمؤلف أيضاً، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة أولى، ١٤٠١ هـ.
- ٣٩ - القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف، د. عبد الهادي الفضلي، بيروت، دار القلم، طبعة ثانية، ١٩٨٠.
- ٤٠ - القراءات وأثرها في علوم العربية، د. محمد سالم محيسن، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٤ هـ.
- ٢٢٦ -

موقف أبي إسحاق الزجاج من القراءات المتواترة
في كتابه "معاني القرآن وإعرابه"

فكر وإبداع

- ٤١ - الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة ثانية، ١٤١٣هـ.
- ٤٢ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الريان، القاهرة، طبعة ثالثة، ١٤٠٧هـ.
- ٤٣ - كشف الأسرار عن أصول النردوي، تأليف: علاء الدين بن أحمد البخاري، بيروت، دار الكتاب العربية، ١٣٩٤ هـ .
- ٤٤ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب تحقيق: د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة رابعة، ١٤٠٧هـ.
- ٤٥ - لسان العرب، لابن منظور، بيروت، دار صادر .
- ٤٦ - لطائف الإشارات لفنون القراءات، لشهاب الدين القسطلاني، تحقيق: عامر السيد عثمان، ود. عبد الصبور شاهين، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٢هـ.
- ٤٧ - المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ودار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، طبعة ثانية، ١٤٠٨هـ.
- ٤٨ - المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ورفاقه، دار سزكين للطباعة والنشر، طبعة ثانية، ١٤٠٦هـ.
- ٤٩ - مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، القاهرة، المطبعة الأميرية، ط١، ١٣١٦هـ.
- ٥٠ - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تأليف: أبي شامة

- المقدس، تحقيق: طيار آلي قولاج، بيروت، دار صادر، ١٩٧٥م.
- ٥١ - معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني،
جامعة أم القرى، مكة المكرمة، طبعة أولى، ١٤١٢ هـ .
- ٥٢ - معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي
النجار، دار السرور، بيروت.
- ٥٣ - معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل
شليبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- ٥٤ - معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٥٥ - معرفة القراء الكبار على الطبقت والأصهار، للذهبي، تحقيق: شعيب
الأنطاوي وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة ثانية، ١٤٠٨ هـ.
- ٥٦ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك
 وآخرين، دار الفكر، بيروت، طبعة خامسة، ١٩٧٩م.
- ٥٧ - منجد المقرئين، لابن الجزري، تحقيق: د. عبد الحي الفرماوي، القاهرة،
مكتبة جمهورية مصر، ١٩٧٧م .

- ٥٨ - النحو وكتب التفسير، لـ د. إبراهيم ربيعة، الدار الجماهيرية للنشر،
ليبيا، طبعة ثالثة، ١٩٩٠ م .
- ٥٩ - النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: محمد أحمد دهمان،
دمشق، مطبعة التوفيق، ١٣٤٥ هـ.

